كلمة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

المنتدى الثالث والعشرون لاستقرار المالية الإسلامية حول موضوع:

تعزيز الاستقرار: تقوية متانة القطاع المالي الإسلامي ومعالجة نقاط[1] الضعف الهيكلية

الكلمة الافتتاحية

10 دقائق

الرباط في 3 يوليوز 2025

[1] *Fortifying Stability: Addressing Structural Vulnerabilities and Building Resilience in Islamic Finance.*

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

- **السيد وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية؛**

- **السادة المحافظين والمحافظين المنتدبين وممثلي البنوك المركزية والهيئات الاشر افية على القطاع المالي أعضاء مجلس الخدمات المالية الاسلامية؛**

- **السيد الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية؛**

- **السادة العلماء أعضاء اللجنة الشرعية للمالية التشاركية، التابعة للمجلس العلمي الأعلى؛**

- **السيدات والسادة الحضور الكريم.**

أود في بداية أشغال المنتدى الثالث والعشرون للاستقرار المالي الإسلامي الذي يعقد هذه السنة حول موضوع:" تعزيز الاستقرار: تقوية متانة القطاع المالي الإسلامي ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية "، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد أحمد التوفيق، معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لتلبيته الدعوة لإلقاء كلمة ضيف الشرف في افتتاح هذا المنتدى. حيث ما فتئ معاليه منذ تعيينه في عام 2002 في هذا المنصب على إطلاق أوراش تتعلق بالحقل الديني، كما أشيد بجهوده المتواصلة في إطار صياغة وبناء المنظومة المالية التشاركية في المغرب، وتتبعه عن كتب لنموها والمساهمة في إيجاد حلول مواتية للتحديات المطروحة بالتنسيق مع جميع الأطراف.

يُعدّ هذا المنتدى بلا شك فضاءً حيويًا لمناقشة الآفاق الواعدة التي ينطوي عليها القطاع المالي الإسلامي، خاصة في ظل النمو المتسارع الذي يشهده، والذي بلغ نسبة 14.9% خلال سنة 2024، وفقًا لأحدث تقرير لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ويأتي هذا المنتدى في سياق مرحلة مفصلية تتسم بالتطور التكنولوجي المتسارع، والتحول الرقمي، وتزايد تحديات الاستدامة، علاوة على التحديات الهيكلية والظرفية التي يواجهها القطاع، وأذكر على الخصوص "انعدام اليقين" الذي يتسِم به الوضع العالمي نتيجة عدم استقرار الأوضاع بالشرق الأوسط وتداعيات الحرب بين إسرائيل وإيران، والحرب الروسية الأوكرانية، والحروب التجارية.

ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تتوفر على حصة مهمة من الأصول المالية الإسلامية المتداولة على المستوى العالمي، وبالتالي فإن كل تطور سلبي أو إيجابي في هذه المنطقة سيكون له بدون شك انعكاس بشكل مباشر على قطاع الصناعة المالية الاسلامية.

وتُمثّل هذه المناسبة فرصة ثمينة لتبادل الآراء ومناقشة السبل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات واستشراف مستقبل القطاع.

ولا يسعني في هذا الإطار، إلا أن أثمن الاختيار الموفق للمواضيع المبرمجة في جدول أعمال هذا المنتدى وكذا الأسماء الوازنة التي لبت الدعوة للمشاركة فيه، مما سيمكن بالتأكيد من تقاسم التجارب والممارسات الفضلى بين المشاركين وعلى الخصوص الأدوار المنوطة بالسلطات الاشرافية في دعم وتوجيه القطاع.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

لا يخفى عليكم أن متانة النظام المالي في كل بلد تبقى رهينة بصلابة كل مكوناته، وفي مقدمتها القطاع المالي الإسلامي الذي يكتسي طابعا نظاميا في أكثر من 17 بلدا من البلدان التي تتوفر على منظومة مالية مزدوجة حسب التقرير المذكور، كما أن تطوره السليم له وقع وآثر كبيرين على العديد من المستويات، نخص منها بالذكر، تعزيز الثقة في القطاع المالي والاقتصاد الوطني ككل، وتعزيز الشمول المالي لجميع فئات المجتمع. وكل ذلك رهين بوجود بيئة مواتية ومحفزة لنمو هذا القطاع، والقدرة على ترصيد ما يختزنه القطاع المالي الإسلامي لحاجيات ومؤهلات كل بلد.

وبالنسبة للمغرب، فبالرغم من أن هذا القطاع لا يمثل سوى 2% من مجموع أصول القطاع البنكي، فإلا أن بنك المغرب باعتباره السلطة الاشرافية على القطاع البنكي، انخرط منذ 2015 بمعية باقي الفاعلين على تأسيس بيئة ملائمة للمالية التشاركية إدراكا منه لأهميته وسعيا منه لتسريع استكمال تنزيل أركانه من أجل الاستجابة لتطلعات المجتمع المغربي.

وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بالشكر الى كافة الفاعلين في المنظومة الوطنية على المجهودات الحثيثة التي أسفرت عن إرساء إطار مؤسساتي وقانوني وتنظيمي وجبائي خاص بالمالية التشاركية وفق خارطة طريق محكمة، وهو الأمر الذي لم يكن ليتأتى لولا التعبئة الشاملة والانخراط الكلي لكافة المتدخلين وعلى رأسهم المجلس العلمي الأعلى. فبفضل هذه التعبئة ها نحن اليوم أمام منظومة ظاهرة المعالم نسعى لاستكمالها مع ما يستوجب ذلك من همة واستثمار والنهل من تجارب الدول الرائدة التي سبقتنا.

ولابد من التذكير هنا بأن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يضطلع بدور فعال من خلال توحيد المعايير وتعزيز التعاون والتشاور بين السلطات الاشرافية على القطاع المالي، مما يجعل هذا التعاون أمرا أساسيا ونقطة قوة لنجاعة الآليات المتوفرة وحسن استعمالها.

وأنتهز أيضا هذه الفرصة لتثمين عمل هذه المنظمة والاقرار بالإنجازات الملموسة التي حققتها منذ نشأتها في سنة 2003، حيث تسعى لتكريسها وترصيدها في إطار مراجعة إطارها التنظيمي لملاءمة أدوارها الجديدة مع التحديات الراهنة من خلال تقوية قدرات المؤسسات المنضوية في إطارها ودعمها تقنيا، وخير دليل على ذلك هو المواكبة التي قدمتها لبنك المغرب طوال السنوات الماضية.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

لقد أصبح نظام التمويل الإسلامي يحتل مكانة مرموقة وأصبح مترابطا ومندمجا بشكل ملحوظ في المنظومة المالية الدولية، وبالتالي يتوجب علينا الاستمرار على هذا النهج، وذلك بفضل المجلس الذي استطاع أن يتعامل بشكل ناجع مع العديد من

التحديات، بغض النظر عن أسبابها، سواء كانت سياسية أو مناخية أو مالية بحتة أو تأخذ شكل كوارث طبيعية أو جوائح، فالمجلس كان دائمًا يرصد الحالات من أجل اقتراح وتبني الإجراءات وتحيين المعايير أو إصدار معايير جديدة بفضل التزام أعضاءه، وبالتالي يتوجب علينا الاستمرار في هذا الاتجاه.

ونظرا لكون ترصيد المكتسبات يختلف باختلاف خصوصية كل دولة في التعامل مع هذه الصناعة بالنظر إلى ثوابتها لمواجهة التحديات الهيكلية، فإن المجلس تبنى معايير مبنية على المبادئ principle based والتي تقوم كل جهة من الجهات الاشرافية لكل بلد بتطبيقها مع مراعاة خصوصية كل نشاط وحجمه وطبيعته ودرجة تعقيده.

وهذا شأن المملكة المغربية على سبيل المثال التي اعتمدت مركزية الفتوى لتحصين الصناعة من مخاطر السمعة وتضارب الآراء، وذلك من خلال الرجوع إلى المجلس العلمي الأعلى كهيئة تختص وحدها دون غيرها بإصدار الفتاوى ذات الطابع العام. وقد ترجم ذلك على أرض الواقع من خلال التأشير على التنظيمات المتعلقة بالمالية الإسلامية والعقود النمطية للمنتجات لتحقيق المطابقة الشرعية.

ولأن مسألة المطابقة الشرعية **كتحدي أولي** هي منطلق أساسي في نموذج الأعمال فهي ليست فقط مسألة تعزيز لمتانة القطاع المالي، بل هي أيضا ضرورة من أجل استمرارية المالية الإسلامية في الوجود ونقطة حاسمة لتحقيق هدف توحيد الممارسات.

التحدي الثاني الذي نواجهه جميعنا كتحدي هيكلي هو تدبير السيولة حيث إن الأدوات والأصول السائلة المتاحة محدودة بسبب التحديات المرتبطة بندرتها، وقابلية تداولها، أو نضج السوق الثانوية، وضعف المعاملات عبر الحدود.

وإدراكا منها لهذه التحديات، فإن السلطات الاشرافية تأخذ على محمل الجد الإكراهات المرتبطة بمتطلبات السيولة ولهذه الغاية قامت بوضع أحكام انتقالية لتواكب البنوك من خلال ضوابط وقواعد السيولة. غير أنه مع مرور الوقت، فقد ازدادت الأمور تعقيدا في هذا الشأن، بالنظر إلى تشديد شروط السياسات النقدية وارتفاع التضخم في بعض البلدان وهو الأمر الذي يدعونا إلى العمل على توفير المزيد من أدوات السيولة (وخاصة الصكوك).

التحدي الثالث: التمويل المستدام

إن التمويل المستدام بإمكانه أن يسهم في توطيد هوية التمويل الإسلامي ومتانته إذ ما تم استلهام المبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي. فبالرجوع إلى سنة 2014 والتي تعتبر نقطة تحول من حيث التعبئة العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة، وكذا التخفيف من آثار المناخ، نلاحظ أنه بالنسبة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، فإن هناك فجوة تمويل تبلغ حوالي 2.5 تريليون دولار أمريكي للحد من هذه الاثار المناخية. ومن هنا فإن التمويل الإسلامي سيساهم في تقليص فجوة حاجيات التمويل المرتبط بالاستدامة.

وفي هذا الإطار يمكن للتمويل الإسلامي أن يستفيد من التوجهات العالمية في التمويل الإسلامي الأخضر. كما يمكن أن يجلب لنا الربط بين التمويل الأخضر

والإسلامي أفضل الممارسات العالمية التي ستمكن من تطوير تمويل أخضر إسلامي.

التحدي الرابع : المخاطر المرتبطة بالرقمنة

وفي الأخير، فمع كل الابتكارات التقنية التي نراها في السوق المالي، يمكننا أن نؤكد أن التمويل الإسلامي يجب ان يعزز من استعمال الحلول التكنولوجية المالية من أجل تعزيز عرضه، رغم أن الأرقام تشير عموما إلى تزايد رقمنة التمويل الإسلامي بنسبة 44% كما جاء في تقرير الاستقرار المالي لمجلس الخدمات المالية ل 2025.

وهذا الأمر يتطلب مواكبة في الإشراف ودرجة أكبر من اليقظة الرقابية للتصدي والتخفيف من المخاطر الجديدة والناشئة. فمن الضروري تعزيز الإشراف الرقابي، وتعزيز منظومة الحكامة، وتشجيع الرقابة الاستباقية، بما في ذلك تحديد ومراقبة المخاطر الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

تتطلب منا هاته التحديات تكريس التعاون الدولي في هذا المجال، انسجاما مع المعايير الدولية ذات الصلة وخصوصية كل بلد وآمُلُ أن يمكن هذا المنتدى من تحقيق هذا التعاون.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.